

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

الأستاذ : بن مسعود عطا الله - أستاذ مساعد قسم (أ) كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجلفة

الدكتور : بوثلجة عبد الناصر - أستاذ محاضر (أ) كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان

تمهيد :

استهدفت هذه الدراسة التعرف على العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي بشقيه الرأسمالي والجاري في الاجلين القصير والطويل في الجزائر خلال الفترة 1970-2011. ولتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي EVIEWS 07 وذلك بفحص استقرارية (Stationarity) السلاسل الزمنية الخاصة بكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).

وقد توصلت الدراسة والاستعانة بكل من اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج (Cointegration Test) وبمكانيزم تصحيح الخطأ (Error Correction Mechanism)، إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الانفاق الجاري و الانفاق الرأسمالي. كما أكد اختبار السببية بمفهوم غرنجر على عدم وجود علاقة قصيرة الأجل ما بين الاستثمار الأجنبي وبقيّة متغيرات الإنفاق الحكومي.

الكلمات الدالة : الاستثمار الأجنبي المباشر ، الانفاق الحكومي ، الانفاق الرأسمالي ، الانفاق الجاري، التكامل المشترك

Abstract

This study aimed to identify the causal relationship between foreign direct investment and government spending, both capital and current in the short and long term in Algeria during the period 1970-2011. To achieve this goal has been to use the program Statistical EVIEWS 07 examining the stability (Stationarity) time series for each variable using the unit root test (Unit Root Test). The study found, and using each of the test cointegration to the variables of the model (Cointegration Test) and mechanism error correction (Error Correction Mechanism).

that there is no long-term equilibrium relationship between foreign direct investment and all of the current expenditure and spending capital. He also confirmed the causality test the concept Grnger the absence of a short-term relationship between foreign investment and the rest of government spendin variables.

Key words: foreign direct investment, government spending, capital spending, current expenditure, the cointegration

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

المقدمة :

عرف الاقتصاد الجزائري عدة تحولات وإصلاحات اقتصادية وذلك من أجل تحقيق معدلات نمو تسمح بالعيش الكريم للمواطنين، إلا أن تحقيق تلك المعدلات اصطدم بتقلبات سعر النفط المحدد الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الجزائر. وخير دليل على ذلك أزمة 1986 التي أدت إلى اختلالات اقتصادية لاسيما ما تعلق بالتوازنات الكبرى .

الأمر الذي أجبر الحكومة الجزائرية في أوائل التسعينات في الدخول في إصلاحات عميقة ذات توجه نيوكلاسيكي مع صندوق النقد الدولي ومن بين هذه الإصلاحات إصدار تشريعات جديدة خاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره احسن الطرق لتمويل الاقتصاد الجزائري، و حتى تتمكن الجزائر من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجب عليها إتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال ويعتبر الإنفاق الحكومي أحد الأجزاء المكونة للسياسة المالية الاقتصادية فهو يلعب دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ومنه و حسب ما سبق يمكننا تبني الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية فقد عمدنا إلى تقسيم هذه الورقة البحثية ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر.

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره في ظل برامج الانعاش الاقتصادي.

المحور الثالث: الدراسة القياسية

المحور الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر

تعريف الإنفاق الحكومي:

هناك عدة تعريفات للنفقات العمومية تختلف باختلاف الشخص القائم بالتعريف. ونجد منها :

"تعرف النفقات الحكومية "بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية الحكومة والجماعات المحلية "

يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة " بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام، بقصد أداء خدمة ذات نفع عام، أو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة" .

و من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي :

تقسيمات الإنفاق العام:

ينقسم الإنفاق العام إلى نفقات وظيفية، نفقات تحويلية و نفقات رأسمالية، و يمكن شرحها كما يلي

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

أ- **النفقات الوظيفية:** تشمل النفقات الوظيفية في غالب الأحيان المصارف الإدارية والمرتببات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة والإدارة العمومية في أي نظام اقتصادي لها علاقة مباشرة بالانتمية من خلال تسريع وتيرتها.

ب- **النفقات التحويلية:** تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة. وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى عدة أقسام :

1. المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة وقدماء المحاربين، والتأمينات الاجتماعية... الخ.

2. المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجات القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.

3. المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانيات الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الحكومات المحلية من أداء رسالتها.

4. المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

ج- **النفقات الرأسمالية :** تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار و التي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح .

المخططات الاستثمارية خلال الفترة (1967 - 1998)

يعبر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها ، فمن وجهة النظر التقليدية ذات التوجه الكينزي يسمح الإنفاق الحكومي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، وهو ذو تأثير مباشر على منحني الطلب الكلي ، و هذا ما يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الدول المتقدمة فإن الإنفاق الحكومي في فرنسا مثلا بشقيه الاستهلاكي يمثل حوالي 26 % من الناتج المحلي ليحتل المرتبة الثانية بعد الاستهلاك العائلات ضمن مكونات الطلب الكلي.

لقد مر الإنفاق الحكومي بعدة فترات وتأثر بنماذج التنمية المطبقة، ولقد اختارت الجزائر من أجل تنميتها الصناعات المصنعة من طرف جيران ديستان (G.Destan de Bernis) نموذج. ، في سنة 1966 دوبرنيس في وهكذا برزت في تلك الفترة عدة مناطق تعرف بالأقطاب الصناعية وهي :

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

1. قطب الحديد والصلب والمعادن في عنابة
 2. قطبان بتروكياويان أرزيو، سكيكدة .
 3. قطبان في الصناعة الميكانيكية روية، قسنطينة .
- وهكذا فإن الاستراتيجية التي اتبعت في الجزائر كانت تهدف أساسا إلى تحقيق أهداف ثلاثة
1. الاستثمار في قطاع المحروقات لرفع الصادرات لأجل تغطية الاستثمارات الصناعية .
 2. الاستثمار في القطاع الصناعي لتزويد البلاد بقدرات صناعية تحل محل المحروقات في ضمان وسائل الدفع الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر .
 3. خلق " أقطاب النمو" لتحفيز عملية تنمية قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى .
- والجدول التالي يوضح لنا " المخططات الوطنية الخمسة للتنمية " ، وأهم الأهداف الرئيسية لكل مخطط.
- الجدول (01) : المخططات الاستثمارية خلال الفترة (1967-1998)**

المخطط	الأهداف الرئيسية للمخطط
المخطط الثلاثي (1967-1969)	برامج استثمارات موجهة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية - خصص له مبلغ 11 مليار د.ج
المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	الشروع في تنفيذ برنامج التصنيع وتأسيس التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط - خصص له مبلغ 30 مليار د.ج
المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	تثمين الموارد الطبيعية وتكييف النسيج الصناعي ، وتكامل قطاعات الاقتصاد . تحسين تقنيات التخطيط وتنظيمها عن طريق تحديد الآجال وتنظيم المراحل - خصص له مبلغ 100 مليار د.ج
المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	إقرار التوازنات الاقتصادية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات ، ضمان مروية الإمكانات وترتيب الأولويات لمنظمة التخطيط ، تعميم التخطيط السنوي وتأسيس مخطط الولاية والعمل بمخطط الإنتاج ، واستعمال أدوات الضبط ، إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية خصص له مبلغ 250 مليار د.ج
المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل ، التخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل ، المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات ، إنشاء المجلس الوطني للتخطيط 1987 خصص له مبلغ 550 مليار د.ج

المصدر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 1992، ص.149

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

البرامج التنموية في الجزائر بين (1999-2014)

الاستثمار العام هو الإنفاق الرأسمالي للدولة أي مشترياتها من السلع الاستثمارية اللازمة لإقامة المشاريع العامة و التي تهدف إلى زيادة تكوين التراكم الرأسمالي الخام في الاقتصاد أي زيادة الطاقة الإنتاجية و تحسين مستوى المعيشة

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يهدف إلى تسوية المشاكل الموجودة ،و إنما إلى تدارك التأخر المسجل و المتراكم على مدى عشر سنوات من الأزمة،و إلى تخفيف التكلفة الاجتماعية للإصلاحات و المساهمات في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي

الجدول(02):الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و تقسيماته خلال الفترة (2001-2004)

النسبة (%)	المبلغ (ملياردينار)	المحور
8.6	45	دعم الإصلاحات
12.4	09.5 55.9	دعم إنعاش القطاع الإنتاجي : - الفلاحة - الصيد البحري و الموارد الصيدية .
21.7	114.0	التنمية المحلية
40.1	210.5	تدعيم الخدمات العمومية و تحسين إطار حياة و معيشة المواطنين
17.2	90.2	تنمية الموارد البشرية
100	525	المجموع

Source :le programme de soutien a la relance économique، Rapport de consulat d'Algérie a montreal،Ibid،P2.

أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي :

يمكن تلخيص أهداف تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ثلاث نقاط أساسية هي :

1. الحد من ظاهرة الفقر،التهمة،الإقصاء
 2. خلق الثروة الوطنية و تحقيق التوازن الجهوي
 3. ترقية إطار حياة المواطنين و تحسين مستوى معيشتهم
- و هذا عن طريق تحقيق أهداف وسيطة منشودة هي :
1. بلوغ معدل نمو اقتصادي بين 5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات
 2. تخفيض لنسبة البطالة
 3. توفير السكن

الإففاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

4 إنعاش الاستهلاك.

5. تحسين مردودية الجباية العادية -

ثانيا :البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)

يعتبر البرنامج الخماسي الموسوم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، التكملة للبرنامج السابق الممتد بين (2001-2004) و المسمى ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو نتيجة حتمية للمنجزات السابقة خلال الفترة (1999-2004) و في ما يلي تفصيل للبرنامج بكل ما يحتويه.

الإطار العام للبرنامج

وصف البرنامج : يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو أداة لمواصلة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة بين 1999-2004 و قد أصطلح على تسميته بالبرنامج التكميلي لدعم النمو إقرارا من المسؤولين بحدوث نمو إقتصادي خلال الفترة السابقة.

إن تطبيق هذه البرامج و ضمان فعاليتها يقتضي تعبئة كافة الطاقات و وجود أوفى قدر ممكن من التناغم و التناسق بين التوجيهات الوطنية الكبرى ممثلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو، و البرامج المحلية و الجهوية ممثلة في البرنامج البلدي للتنمية (PCD) و البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) و البرنامج الجهوي للجنوب، و للهضاب العليا.

الجدول (03) : توزيع الغلاف المالي عليها و كانت على النحو التالي

المحور	المبلغ (بالمليار دينار)	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	40.8
دعم النمو الاقتصادي	337.2	8
تحديث الخدمة العمومية	203.9	4.8
ترقية تكنولوجيا الإتصال الجديدة	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 ، أبريل 2005 ، [على الخط] متوفر على www.premier-minister.gov.dz بتصرف.

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

يتم صرف المخصصات المالية لهذا البرنامج كل سنة من حساب التخصيص الخاص رقم (120-320) الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي " حيث يفتح هذا الحساب في كتابات أمين الخزانة الرئيسية و أمناء الخزانة للولايات،و يعتبر الوزراء و الولاة هم الآمرون بصرف الحساب بالنسبة لعمليات تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الميزانيات السنوية للدولة.

أهداف البرنامج

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى وضع إستراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع و إدماج كافة مكوناته و تحقيق نمو إقتصادي مواكب للتقدم الحاصل في العالم،و هذا بترقية المناطق المحرومة و التخفيف من الفارق و تنمية المحيط الريفي و مكافحة الفقر و التهميش وإشراك المرأة في التنمية و إعادة تأهيل الموارد البشرية،عن طريق تحقيق خمس أهداف رئيسية هي :

1.تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن و توفير الصحة و السكن و التعليم لكل شرائح المجتمع.

2. تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود و الطرقات و لعل أهمها مشروع الطريق السيار شرق.غرب.

3.دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي و ذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشأة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركة الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة.

4.تحديث الخدمة العمومية مما يسهل و يبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي و جلب الإستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه.

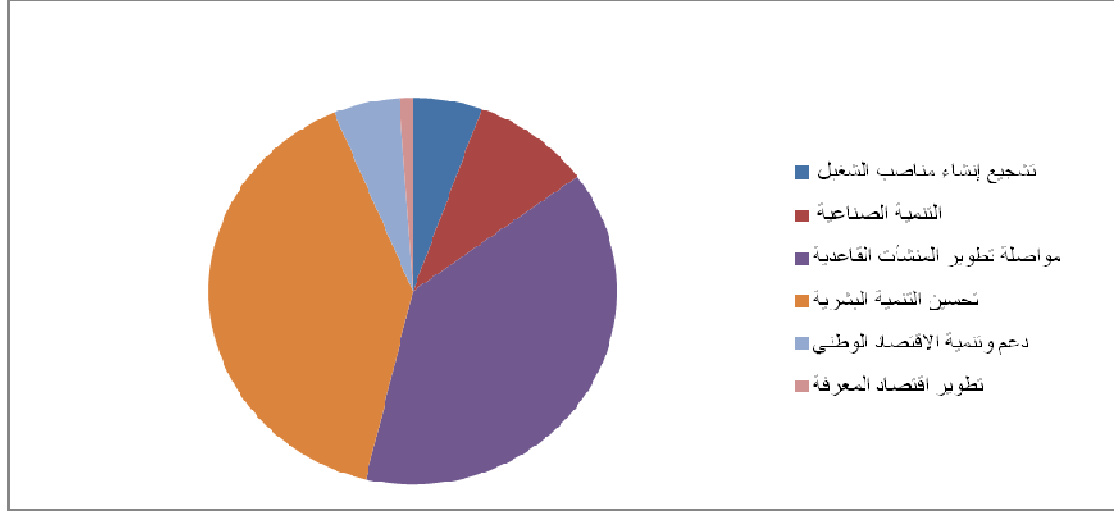
5.ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الإتصال من أجل دعم النشاط الاقتصادي و تسهيل المعاملات و الإجراءات

ثالثا : برنامج توطيد النمو 2010-2014

أشار تقرير البنك العالمي الصادر حول الجزائر حول المالية العامة ، أن الجزائر زادت إنفاقها بمستويات غير مسبقة سواء في تاريخها أو مقارنة مع الدول التي تقاربها في الدخل. حيث بلغ الغلاف المالي المحصص له 286 مليار دولار. (ما يعادل 21.214 مليار دج)

الإففاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

الشكل (01): محتوى المشروع الخماسي للتنمية 2010-2014



المصدر : من اعداد الباحث اعتماد على معطيات وزارة المالية : www.premier-minister.gov.dz
تقييم البرامج 1967-2014

تقييم المخططات الاستثمارية خلال الفترة (1967 - 1998)

النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة ويمكن إيجاز النتائج السلبية في العناصر التالية :

1. التكاليف الباهظة وامتداد الآجال المفروضة على الاقتصاد الوطني وهي تبرز بوضوح من خلال الفوارق الملحوظة بين مبالغ الاستثمارات المحددة في بداية الفترة والمبالغ المسجلة في نهاية الفترة. ففي الفترة 1967-1978 تعدت 300 مليار د.ج وفي الفترة 1980-1985 بلغت 427 مليار د.ج.

2. وتشير بعض الدراسات إلى إن الاستثمار الصناعي يكلف في الجزائر ما 40 بين 80 % أعلى من أوروبا في نفس القطاعات الصناعية المستعملة لنفس التكنولوجيا.

3. على الرغم من الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة وهذا نتيجة التأخر في الإنجاز وتفشي البيروقراطية في الإدارات المركزية.

ففي المخطط الثلاثي نفذت فقط 82 % من الاستثمارات المخططة ، أما المخطط الرباعي الثاني فزادت فيه تكاليف المخطط بمقدار 15154 مليار د.ج وذلك راجع إلى التوسع في الاستثمارات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في سنة 1973، 35 % من قيمة الاستثمارات لم تنفذ وذلك يرجع لمحدودية مؤسسات الإنجاز .

أما مشاريع المخطط الخماسي الثاني فإنها توقفت بسبب انخفاض أسعار البترول التي بلغت سنة 1982 أقل من 10 دولارات للبرميل ، مما عقد مشكلة البطالة وظاهرة الندرة التي مست المواد الغذائية الأساسية.

الإففاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

تقييم المخططات الاستثمارية خلال الفترة (2000-2014)

الجدول (04): يلخص النتائج المحققة في البرامج التنموية (2000-2011)

البيان السنوات	النتائج الداخلية الخام	(%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطي الدولي (مليار دولار)
2000	4123.51	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7561.98	5.1	1.4	1095.8	16.94	17.19	73.35	59.16
2006	8514.83	2.0	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9408.3	3.0	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37	114.97
2008	11042.8	2.4	4.9	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09
2009	10034.3	2.4	5.7	570.3-	3.86	5.41	72.63	155.11
2010	12049.5	3.4	3.9	74.0-	15.33	5.45	74.39	170.46
2011	14384.8	2.4	4.5	28.0-	20.06	4.40	76,05	188.8

Soures :Rapports annuels de la Evolution économique et monétaire en Algérie www.bank-of-algeria.dz banque d'Algérie 2000-2011.

تقييم البرنامج الاخير 2009-2014

استطاعت الدولة بعد سنوات من تبني هذا البرنامج أن تحقق النتائج التالية :

- ارتفاع نسبة التشغيل و انخفاض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012 الى 9,7 %
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها سنة 2011 إلى 6429713 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر ما يقارب 2.919.229 . منصب عمل .

وفي المقابل صرح فاروق شيعلي، المدير العام للصندوق الوطني للتجهيز من اجل التنمية خلال ندوة صحفية بمقر وزارة المالية، إن مستوى إعادة تقييم المشاريع الكبرى العمومية في الجزائر بلغ مستويات خطيرة تجاوزت النسب العالمية المعمول بها، حيث تجاوز مستوى إعادة التقييم في مشاريع الأشغال العمومية 39 % و 27 % في قطاع النقل و 18 % بالنسبة لمشاريع الموارد المائية و 16 % لمشاريع تهيئة الإقليم. وأرجع المتحدث اللجوء لإعادة تقييم المشاريع إلى ثقل إجراءات تحرير الأوعية

الإففاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

العقارية الخاصة بالمشاريع و تأخر نقل شبكات الكهرباء والماء والغاز والاتصالات وانعدام مصادر قروض مواد البناء في الوقت المناسب إلى جانب التأخر الملحوظ في عملية اختيار المشاريع وتنصيب مكاتب ومراقبة الأشغال والضعف الهيكلي للقدرات الوطنية في تسيير ومتابعة المشاريع.

وأرجع أن السبب الأول والأخير لإشكالية إعادة التقييم تتمثل في الشروع في تنفيذ البرامج قبل إنضاجها، مشيراً إلى أن القانون يلزم جميع أصحاب المشاريع باللجوء إلى مجلس الوزراء لتبرير الأسباب والحصول على موافقة جديدة عندما تتجاوز إعادة التقييم مستوى 15 %.

وكشف مدير الصندوق للمرة الأولى أن مشاريع الخماسي 2005 إلى 2009 في قطاع الأشغال العمومية لم تتعد 71 % فقط بعد أربع سنوات من نهاية الخماسي،

فيما لم يتجاوز تنفيذ المخطط 2010 إلى 2014 نسبة 26 % فقط، مشيراً إلى أن قطاع النقل عرف أكبر تأخر، حيث لم تتجاوز نسبة التنفيذ للمخطط الخماسي الأول (2005 . 2009) 36.5 % مقابل 50 % في قطاع البيئة وتهيئة الإقليم، أما أحسن قطاع حقق تقدماً هو الموارد المائية بـ 75 %.

ثانياً : الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر أختارنا أهمها :

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) : ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الاقتصاديات باستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ، ويشير الاستثمار المباشر إلى التدفقات والمركز المالية التي تنشأ بين الأطراف التي ترتبط بعلاقة استثمار مباشر .

تعريف المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED): تعرف علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها تنشأ حينما يمتلك كيان ما حصة ملكية تؤهله للحصول على مانسته 10% من أجمالي رأس المال أو القوة التصويتية في المؤسسة.

تعريف الأونكتاد (UNCTED) : يمثل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلي ، ويتم القيام بها بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أشكال تختلف باختلاف الشركات المتعددة الجنسيات والبلد المضيف ،وان اختيار شكل معين يرتكز على أساس الايدولوجية السياسية و النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلد المضيف وعلى وضعية البلد وهدفه من وراء تلك الاستثمارات .

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

وتتلخص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة الغرض والدافع الذي تسعى تلك الاستثمارات

أ. الاستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية: وهو الأكثر شيوع في الدول النامية، حيث تسعى هذه الشركات إلى الاستفادة من هذه للمزايا خاصة في المواد الأولية مما يسمح بزيادة الصادرات منها.
ب. الاستثمار الباحث عن الأسواق: تعمل الشركات الكبرى إلى استهداف حجم السكان الكبير وخاصة في الدول النامية التي تبنت إستراتيجية أحلال الواردات التي وذلك للحيلولة من النزعة الحمائية التي طبقتها من أجل حماية الصناعات الجينية من المنافسة الأجنبية وتقادي تكلفة النقل المرتفعة، مما يجعل الاستثمار الأجنبي أكثر جدوى من التصدير إليها ويستفيد من الاجراءات الحمائية، أن جلب هذا الاستثمار ينبغي توفر مجموعة أخرى مثل العمالة الماهرة والقوة الشرائية، لقد تناقص هذا النوع من هذا الاستثمار الأجنبي نتيجة تطبيق برامج تحرير التجارة العالمية.

ت. الاستثمار الباحث عن الكفاءة: يهدف المستثمر إلى البحث عن المناطق التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج، خاصة تكلفة العمل، فقد أدى ارتفاع الأجور في الدول الصناعية إلى نقل أو تحريك أجزاء من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم إلى البلد المضيف وخاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة.

الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يبحث المستثمر في هذا النوع من الاستثمار إلى عمليات الاندماج أو تملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك من أجل تعزيز مكانته العالمية.

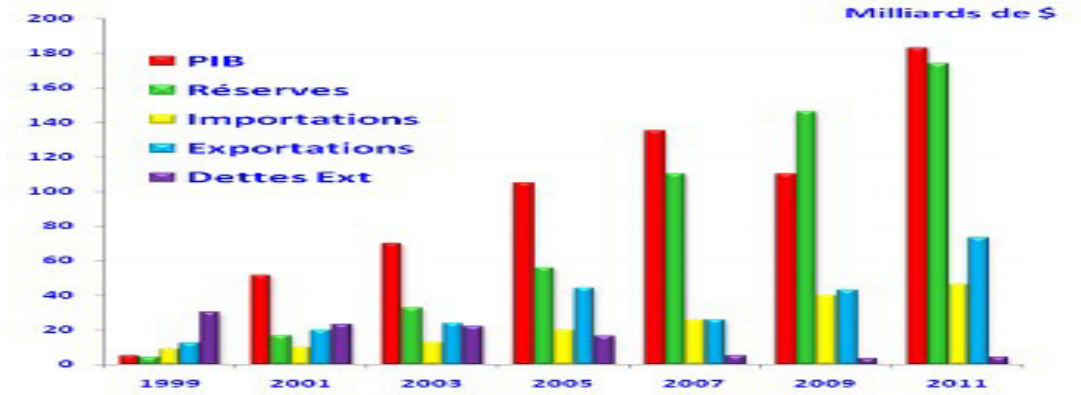
تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

ويقصد بمناخ الاستثمار "مجملة الأوضاع والظروف المكونة للمحيط التي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثر تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركية الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية.

بالنسبة للجزائر نجد أنها تمتلك مجموعة من المؤهلات والإمكانيات التي تجعل منها في المستقبل منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية والشكل التالي يوضح وضعية الاقتصاد الوطني من خلال بعض المؤشرات:

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

الشكل (02): تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري 1999-2011



Source: www.andi.dz

المزايا و الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب

لقد تضمن الأمر 01-03 القوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمار التي تم إصدارها من طرف الحكومة الجزائرية الكثير من الحوافز والضمانات منها الضريبة و المادية التمويلية من أجل زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية وهي كالتالي :

- تطبيق النسبة المخفضة للحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ،

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض ،فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني ،

كما نص الامر 01-03 على النظام الاستثنائي ، المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة ، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة ،بالنسبة للاقتصاد الوطني ،خاصة إذا كانت تستعمل تكنولوجيا ت من شأنها ان تحافظ على البيئة ، وفي هذا المضمار فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة.

ومن ثمار هذا القانون تجاوز الاستثمار الاجنبي المباشر للمليارات في السنوات 2003، 2004 ، 2005 ، 2006 ، كما زاد عدد الاستثمارات خلال هذه الفترة وتوسع اهتمام المستثمرين ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات مثل قطاع الصيدلة والكيمياء ،الحديد والصلب ،إلا انه لم يخف في حصة قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة والتي بقيت تفوق 80 % .

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

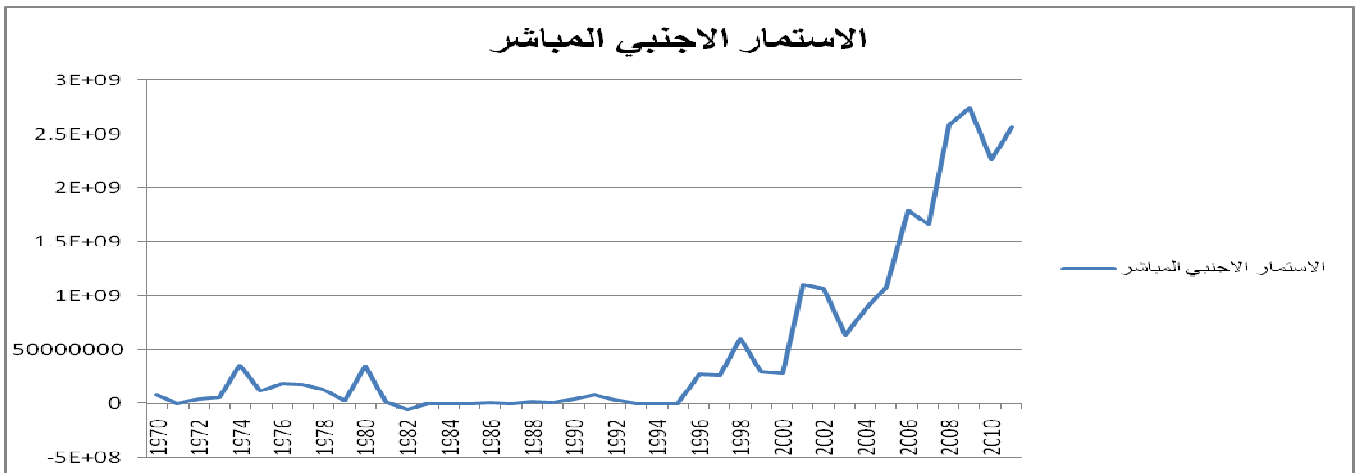
ثم جاء الأمر 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتمم للأمر 03-01 بإدخال عدة تعديلات أهمها التعديل التالي :

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع من 30 يوم إلى 72 ساعة .

ولقد أدى صدور الأمر إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات 2 مليار في السنوات 2008-2009-2010 وهذا رغم الأزمة العالمية ، وتحسن ترتيب الجزائر في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من المرتبة 127 سنة 2007 إلى المرتبة 77 سنة 2009 ، إضافة إلى تنوع الاستثمارات الأجنبية.

وتضمن الأمر 01-09 أن الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية القيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي .

ولقد أدى هذا الأمر 01-09 إلى هبوط نسبي في التدفقات وانخفاض في عدد المشاريع والشكل التالي يوضح ذلك



الشكل (03): تطور الاستثمار الاجنبي المباشر 1970-2011

المصدر : من أعداد الباحث اعتماد على معطيات البنك العالمي .

الدراسة القياسية

1. اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

1.1. اختبار ديكي- فولر الموسع :

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استعمالا للكشف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، ويهدف هذا الاختبار إلى فحص فرض العدم $H_0: \psi = 0$: في العلاقة التالية :

$$\Delta y_t = \psi y_{t-1} + \mu_t \dots \dots (1)$$

الإنتفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

والذي يعني وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها غير مستقرة، في مقابل الفرض البديل $H_1: \psi < 0$ والذي يعني استقرارها. و قد أضاف كل من ديكي و فويلر (1981) إلى الطرف الأيمن من العلاقة السابقة قاطعة واتجاه عام بالاضافة إلى عدد مناسب من الفروق من الدرجة الأولى وذلك لتفادي مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ، لتظهر في الأخير على شكل جملة مكونة من ثلاثة معادلات على النحو التالي:

$$\begin{cases} \Delta y_t = \psi y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + \mu_t \dots\dots\dots (3) \\ \Delta y_t = \psi y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + c + \mu_t \dots\dots\dots (2) \\ \Delta y_t = \psi y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + c + bt + \mu_t \dots\dots\dots (1) \end{cases}$$

ولإجراء هذا الاختبار يستوجب حساب إحصائية ديكي - فويلر τ لكل من النماذج الثلاثة السابقة من العلاقة التالية:

$$\tau = \frac{\hat{\psi}}{SE(\hat{\psi})}$$

فإذا تبين أن $\tau \geq \tau_c$ (أي القيمة المحسوبة أكبر أو تساوي القيمة الجدولية) فإنه يتم قبول الفرضية H_0 أي: أن السلسلة تحوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

2.1. اختبار فيليب - بيرون :

يقوم هذا الاختبار على تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي- فولر وذلك للأخذ بعين الاعتبار مشكلة تغير تباين الحد العشوائي . ويتم في أربع خطوات:

1- تقدير النماذج الثلاثة الأساسية لاختبار ديكي-فولر باستعمال طريقة المربعات الصغرى

العادية مع حساب الإحصاءات المرتبطة بها.

2- تقدير تباين المدى القصير: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_i^2$ حيث e_i يمثل باقي التقدير.

3- تقدير معامل التصحيح s_t^2 (المسمى بالتباين طويل المدى) المحدد انطلاقا من بنية التباينات

المشتركة لبواقي النماذج المقدر مسبقا، حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_i^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i} \dots\dots\dots (5)$$

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

ولتقدير هذا التباين يجب تحديد عدد التأخيرات l (truncature de Newey-West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات n : $l \approx 4 \left(\frac{n}{100} \right)^{2/9}$

$$-4 \quad \text{حساب إحصائية فليبس - بيرون PP : } t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$. k تقارن هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون. فإذا تبين أن PP أكبر من القيمة المجدولة فنقول عن السلسلة أنها تحتوى على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة. وعند إجراء هذه الاختبارات توضح أنه لا يمكن رفض فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة في السلاسل قيد الدراسة ، وعليه فإن جميع هذه السلاسل غير مستقرة في المستوى. يوضح الجدول رقم(5)أسفله نتائج هذه الاختبارات :

الجدول رقم(05) : نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الدراسة في المستوى

سلاسل الدراسة	ADF			PP		
	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغيايب الثابت والاتجاه العام	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغيايب الثابت والاتجاه العام
FDI	-1.211	0.288	0.965	-5.823	0.990	1.842
CE	0.090	1.251	2.413	-0.075	1.140	2.341
OE	-1.275	0.194	-1.570	-0.935	1.137	2.765

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews7.

في حين يتم قبول الفرض البديل عند اخذ الفروق الأولى لهذه السلاسل وذلك عند جميع المستويات 1%، 5% و 10% مما يعني أن هذه السلاسل لها نفس درجة التكامل $I(1)$ ، كما هو موضح في الجدول أسفله:

الجدول رقم(06) : نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الدراسة في الفروق الأولى

سلاسل الدراسة	ADF			PP		
	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغيايب الثابت والاتجاه العام	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغيايب الثابت والاتجاه العام
FDI	-8.00***	-7.545***	-7.216***	-8.60***	-7.610***	-7.20***
CE	-5.416***	-5.085***	-4.670***	-5.421***	-5.140***	-4.770***

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

-7.660***	-8.415***	-8.720***	-7.740***	-8.40***	-8.606***	OE
-----------	-----------	-----------	-----------	----------	-----------	----

*** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 1%.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews7.

1. اختبار وجود علاقة تكامل مشترك مابين سلسلة FDI وبقيّة سلاسل الدراسة

بعد أن تم التأكد من درجة تكامل (استقرارية) متغيرات الدراسة، وأنها متكاملة من نفس الدرجة (1) تأتي الآن إلى اختبار وجود علاقة طويلة الأجل مابين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، ولهذا الغرض يتم توظيف كل من طريقة انجل - غرنجر وطريقة يوهانسن .

1.2. طريقة انجل - غرنجر او انجل غرنجر الموسع:

كخطوة أولى وفقا لهذه الطريقة نقوم بتقدير معادلة انحدار المتغير FDI على المتغيرات OE و CE باستعمال طريقة المربعات الصغرى ومن ثمة نحصل على بواقي الانحدار، والخطوة الثانية نقوم باختبار درجة تكامل سلسلة البواقي.

تعطى نتائج تقدير هذه العلاقة على النحو التالي:

- بالنسبة لنفقات التسيير:

$$FDI = -596.13 + 23.10t + 2.05 \times 10^{-8}OE + \mu_{t1}$$

$$t = (-3.74) \quad (2.06) \quad (2.90)$$

$$R^2 = 0.63 \quad F = 33 \quad dw = 0.50$$

- بالنسبة لنفقات التجهيز:

$$FDI = -465.65 + 20.14t + 2.47 \times 10^{-8}CE + \mu_{t2}$$

$$t = (-3.71) \quad (2.75) \quad (5.70)$$

$$R^2 = 0.75 \quad F = 60 \quad dw = 0.47$$

وبما أن المتغيرات السابقة غير مستقرة فإن معادلات الانحدارات السابقة قد تكون زائفة، وللتأكد من ذلك نقوم باختبار درجة تكامل البواقي μ_{t1} و μ_{t2} وذلك بمقارنة إحصائية ADF المحسوبة بالقيمة الحرجة من جداول أعدها خصيصا كل من انجل وغرنجر لذلك، فإن تبين أن قيمة ديكي - فولر المحسوبة اقل من القيم الحرجة فانه يتم رفض فرض العدم، وبالتالي تكون سلسلة البواقي مستقرة، وبيانات متغيرات الدراسة تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناء على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا. ومن

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

خلال نتائج اختبار استقرارية سلاسل البواقي الموضحة في الجدول رقم (07) أسفله فانه يتم قبول فرض العدم مما يعني أن الانحدارات المقدرة سابقا زائفة وانه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل مابين الاستثمار الأجنبي المباشر و كل من نفقات التشغيل ونفقات التجهيز.

الجدول رقم(07) : نتائج اختبار درجة تكامل البواقي

	μ_{t1}	μ_{t2}
Lag(p)	0	0
ADF	-2.54	-2.53
1% A-G CV=-3.96	5% A-G CV=-3.37	10% A-G CV=-3.07

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews7

1.2. طريقة Johansen – Juselius 1990

تمكننا هذه الطريقة من معرفة العدد الكلي لمتجهات التكامل المشترك (عدد العلاقات التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات). ويعتمد هذا المنهج على طريقة الإمكانية العظمى لتقدير عدد المتجهات المتكاملة في نموذج (VAR(k)) الذي يحوي على سلاسل زمنية مستقرة ويكتب على النحو التالي¹:

$$\Delta X_t = \Gamma_1 \Delta X_{t-1} + \dots + \Gamma_{k-1} \Delta X_{t-k+1} + \Pi X_{t-k} + C + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ : يمثل الفروق من الدرجة الأولى، و X_t : يمثل متجه يحتوي على متغيرات الدراسة، و C : متجه من الثوابت، و ε_t يمثل متجه بواقي التقدير والذي يتبع التوزيع الطبيعي، و k يمثل عدد الفجوات الزمنية المدرجة في النموذج.

ويحتوي Γ_i حيث $\Gamma_i = (I - \phi_1 - \phi_2 - \dots - \phi_i)$ على معاملات المصفوفة في المدى القصير، كما تحتوي المصفوفة Π على معلومات عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين متجه المتغيرات محل الدراسة. وحسب منهج يوهانس فان المصفوفة Π يمكن كتابتها على النحو التالي: $\Pi = \alpha\beta'$ ، حيث β تمثل متجهات التكامل المشترك²

و α مصفوفة تحتوي على سرع التعديل نحو التوازن من اجل كل شعاع للتكامل المشترك. وقد استعمل يوهانس أسلوب الإمكانية العظمى لتقدير α و β وتحديد اختبارين للكشف عن وجود وعدد متجهات

¹ للاطلاع أكثر انظر:

-Johansen S, Juselius K, MAXIMUM LIKELIHOOD ESTIMATION AND INFERENCE ON COINTEGRATION – WITH APPLICATIONS TO THE DEMAND FOR MONEY, Vol 52, OXFORD BULLETIN OF ECONOMICS AND STATISTICS, United Kingdom, 2009.

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

التكامل المشترك. الأول اختبار الأثر وذلك لاختبار فرضية العدم H_0 بوجود عدد من المتجهات تساوي على الأكثر r ، في مقابل الفرض البديل H_1 بأن عددها يتجاوز r . وتحسب إحصائية الأثر انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

ويتم رفض فرضية العدم عندما يتبين أن λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى دلالة معين. والاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى لاختبار فرضية العدم H_0 بأن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي r ، في مقابل الفرض البديل H_1 بأن عددها يساوي $r+1$. ويتم حساب إحصائيته انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويتم رفض فرض العدم في حالة ما إذا تبين أن λ_{max} المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وذلك عند مستوى دلالة معين.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم () أسفله يتضح انه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى مابين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز .

الجدول رقم(08): نتائج اختبارات جوهانس

بالنسبة لنفقات التسيير							
اختبار القيمة الذاتية القصوى				اختبار الأثر			
فرض العدم	الفرض البديل	λ_{max}	5%CV	فرض العدم	الفرض البديل	λ_{trace}	5%CV
$r = 0$	$r = 1$	16.94	19.40	$r = 0$	$r \leq 1$	21.43	25.87
$r = 1$	$r = 2$	4.50	12.51	$r \leq 1$	$r \geq 2$	4.50	12.51
بالنسبة لنفقات التجهيز							
اختبار القيمة الذاتية القصوى				اختبار الأثر			
فرض العدم	الفرض البديل	λ_{max}	5%CV	فرض العدم	الفرض البديل	λ_{trace}	5%CV
$r = 0$	$r = 1$	9.87	19.40	$r = 0$	$r \leq 1$	14.13	25.87

الإتفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

$r = 1$	$r = 2$	4.25	12.51	$r \leq 1$	$r \geq 2$	4.25	12.51
---------	---------	------	-------	------------	------------	------	-------

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews7

2. اختبار السببية بمفهوم غرنجر مابين سلسلة FDI وبقية سلاسل الدراسة

حسب مفهوم غرنجر للسببية فإنه يمكن القول أن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان توقع هذا الأخير الذي يعتمد بشكل كبير على ماضي X إضافة إلى ماضيه هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضيه. ويشتمل اختبار غرنجر على تقدير الزوج الانحدارات التالي:

$$Y_t = c_1 + \sum_{i=1}^n \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^m \beta_j X_{t-j} + \mu_{1t} \dots\dots\dots 1$$

$$X_t = c_2 + \sum_{i=1}^p \lambda_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^q \delta_j Y_{t-j} + \mu_{2t} \dots\dots\dots 2$$

و بالنسبة للخطوات المتبعة في اختبار السببية لـ غرنجر فيمكن توضيحها في ما يلي:

- نقوم بتقدير صيغة انحدار المتغير Y_t على مبطأته Y_{t-i} ومتغيرات أخرى إن كان يعتقد أن لها تأثير على Y_t فقط واستبعاد مبطئات المتغير X_t و تسمى بالصيغة المقيدة، وانطلاقا من هذه الصيغة يمكن الحصول على مجموع مربعات البواقي المقيدة RSS_R .

- نقوم بتقدير صيغة انحدار Y_t على مبطأته Y_{t-i} ومتغيرات أخرى إن كان يعتقد أن لها تأثير على Y_t بالإضافة إلى مبطئات المتغير X_t و تسمى هذه الصيغة بالصيغة غير المقيدة وانطلاقا منها يمكن الحصول على مجموع مربعات البواقي غير المقيدة RSS_{UR} .

- اختبار فرض العدم والذي ينص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغير X_t نحو المتغير Y_t أي: $H_0: \sum \beta_j = 0$. ولاختبار هذا الفرض يجب حساب إحصائية فيشر F_c من العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/m}{RSS_{UR}/(n-k)}$$

والتي تتبع توزيع فيشر مع m و $n-k$ درجات حرية، حيث m يمثل عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير X ، و k هو عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة. فإذا تجاوزت قيمة فيشر المحسوبة F_c القيمة الجدولية F_t عند مستوى دلالة مختار نرفض فرض العدم ونقول أن المتغير X_t يسبب المتغير Y_t .

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

- يمكننا إعادة نفس الخطوات السابقة على النموذج 2 وذلك قصد معرفة ماذا كان المتغير Y_t يسبب المتغير X_t .
- كما يمكن تسجيل بعض الأشياء المهمة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء إجراء هذا الاختبار وهي:
- يجب أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة مستقرة .
- كيفية تحديد عدد الفجوات الزمنية المختارة في اختبار السببية تعتبر سؤالاً عملياً مهماً، ومن أجل تحديدها يمكن استعمال أحد المعيار الأكثر استعمالاً Akaike أو Schwarz.
- يجب أن يكون حدي الخطأ في النموذجين μ_{1t} و μ_{2t} غير مرتبطين.
- بوضح الجدول () أسفله نتائج اختبار غرنجر للسببية بالنسبة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وبقية متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار سببية غرنجر

عدد المشاهدات	درجة الإبطاء	فرضية العدم	إحصائية فيشر F	الاحتمالية المرافقة
40	1	$D(FDI) \nrightarrow D(OE)$ يسبب	0.087	0.77
	1	$D(OE) \nrightarrow D(FDI)$ يسبب	2.38	0.13
	1	$D(FDI) \nrightarrow D(CE)$ يسبب	0.32	0.57
	1	$D(CE) \nrightarrow D(FDI)$ يسبب	2.60	0.12

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews7

يظهر من خلال هذه النتائج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم، أي أنه لا توجد سببية متبادلة حسب مفهوم غرنجر ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الخاتمة :

تم في هذه الورقة البحثية استعمال الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، منها اختبارات جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، ومنهجية جوهانس للتكامل المشترك للكشف عن وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الإنفاق، بالإضافة إلى اختبار السببية لغرنجر لاختبار وجود علاقة سببية قصيرة الأجل ما بين متغيرات الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1971 و 2011 وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة ديكي-فولر وفيلبس-بيرون أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الثانية وهذا ما يسمح لنا بإجراء اختبارات التكامل المشترك للكشف عن وجود علاقة توازنية في المدى الطويل.

- تبين من خلال اختبارات انجل-غرنجر و جوهانسن انه لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز. كما أكد اختبار السببية بمفهوم غرنجر على عدم وجود علاقة قصيرة الأجل ما بين الاستثمار الأجنبي وبقية متغيرات الإنفاق الحكومي. وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي لا يؤثر في الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا رغم ماتتفقه الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم ينعكس ايجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

كما يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لا تؤثر على الإنفاق الحكومي وذلك بسبب ان الجزائر دولة ريعية 98 % من صاراتها من المحروقات .

المراجع المعتمدة :

1. محمد صالح القرشي ، المالية الدولية ،الوراق للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2008 .
2. سامي خليل،نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني المفاهيم والنظريات الاساسية،دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع،2004 .
3. وليد عبد الحميد،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،مكتبة حسين العصرية،لبنان،2010
4. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005
5. علاش أحمد ،تحليل الاقتصادي الكلي ، دار هومه ، الجزائر ،.2010
6. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، الدليل الاقتصادي والاجتماعي ، الجزائر ، 1992 .
7. صندوق النقد الدولي ،دليل ميزان المدفوعات ،وضع الاستثمار الدولي ،الطبعة السادسة .

8. OCDE, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le développement, Glossaire de l'investissement direct international, www.oecd.org/daf/investissement.

9 . Nations Unies, World investment report 2008, CNUCED, Genève 2008,

10. Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 5^{ème} édition, Dunod, Paris, 2004,

11. Gujarati, **Basic Econometrics**, Fourth Edition, The McGraw-Hill Companies, New York, 2004

12. Rapports annuels de la Evolution économique et monétaire en Algérie

www.bank-of-algeria.dz banque d Algérie 2000-2011.

المواقع الالكترونية :

www.andi.dz

الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك

www.premier-minister.gov.dz